

هيئة بريطانية تلزم السعودية بدفع غرامة ضخمة لشركة قطرية



أصدرت هيئة تحكيم بريطانية حكمًا يقضي بإلزام السعودية بدفع تعويضات تصل إلى 100 مليون دولار لصالح شركة أدوية قطرية ورئيس مجلس إدارتها، بعد أضرار لحقت بهما نتيجة الحصار الذي فُرض على قطر عام 2017.

ووفق تقرير صادر عن موقع law360، في 12 سبتمبر، تعود القضية إلى تعطُّل أعمال الشركة داخل السوق السعودي عقب قرارات إغلاق الحدود ووقف التبادل التجاري، وهو ما حرّمها من إتمام عقود قائمة وخسارة استثمارات كبيرة. على إثر ذلك، قدّمت الشركة القطرية دعوى قضائية أوضحت فيها أن الإجراءات السعودية شكّلت انتهاكًا للاتفاقيات التجارية الثنائية، وأدت إلى خسائر مباشرة وغير مباشرة.

التحكيم استغرق سنوات من المرافعات وجمع الأدلة، ثم صدر الحكم النهائي ليؤكد أحقية المستثمرين القطريين بالتعويض عن الأضرار الاقتصادية.

الجدير بالذكر أن الأزمة بين السعودية وقطر اندلعت عام 2017 حين قطعت الرياض وحلفاؤها العلاقات

متهمين الدوحة بدعم الإرهاب والتقارب مع إيران، فيما نفت قطر ذلك واعتبرت الإجراءات حصاراً غير قانوني.

يشار إلى أن الصراع الخفي بين الرياض والدوحة قد يغيب عن المشهد السياسي المعلن إلا أنه قائم في خفايا العلاقات السياسية والنفوذ الإقليمي نتيجة تضارب أجندات الطرفين ومصالحهم في المنطقة.